الجيش يحصد عشرات الإرهابيين في الشمال والطيران الروسي يكثف غاراته ضدهم

حماة - محمد أحمد خبازي
الوطن – دمشق – وكالات

لم تهدأ وتيرة الاستهدافات التي تنفذها وحدات الجيش العربي السوري العاملة في شمال غرب البلاد، لمقرات وتجمعات الإرهابيين، بمشاركة الطيران الحربي الروسي، مع تواصل التصعيد الإرهابي على قرى ريف حماة الشمالي.

الإرهابيون وفي خرق جديد لـ«اتفاق إدلب» استهدفوا صباح أمس بعدة صواريخ، قرية الكبّارية في ريف حماة الشمالي الغربي، اقتصرت أضرارها على الماديات، وهو ما دفع الجيش للرد بمدفعيته الثقيلة على مصادر إطلاقها بريف حماة الشمالي.

في الأثناء، بيّن مصدر إعلامي لـ«لوطن»، أن مجموعات من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه تتمركز بقطاع ريف حماة الشمالي من المنطقة «المنزوعة السلاح»، تسللت أمس من عدة محاور بالمنطقة المذكورة نحو نقاط عسكرية بمحيطها للاعتداء عليها، فتعاملت حاميتها معها بالأسلحة المناسبة وكبدتها خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد.

كما حاولت مجموعات إرهابية مؤللة ترفع شارات «النصرة»، التسلل من محاور عدة في قطاع ريف إدلب من «المنزوعة السلاح»، فاستهدفها الجيش براجمات الصواريخ قبل بلوغها أهدافها، ما أسفر عن تدمير عدة آليات بمن فيها من إرهابيين.

وأكد المصدر، أن الجيش استهدف بمدفعيته الثقيلة مواقع ونقاطاً لـ«النصرة» وحلفائها في أطراف التمانعة وأم جلال وأم الخلاخيل بريف إدلب الجنوبي والشرقي، رداً على خرقهم «اتفاق إدلب» أيضاً، وهو ما أدى إلى مقتل وجرح العديد من أفرادها.

الطيران الحربي الروسي يستهدف معاقل الإرهابيين في ريف حماة الشمالي أمس (عن الإنترنت)

استهدافات الجيش، ترافقت مع مزيد من الغارات نفذها الطيران الحربي الروسي، الذي دمر صباح أمس أهدافاً عسكرية تابعة لـ«النصرة» في محيط مدينة إدلب.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» عن مصدر عسكري روسي قوله: «إن طيران الاستطلاع الروسي تمكن من رصد تحركات معادية وحشود لمسلحي «هيئة تحرير الشام» التي تتخذها «النصرة» واجهة لها، حيث كانت المجموعات الإرهابية التابعة للهيئة تقوم بنقل عتاد وذخيرة وأسلحة من ريف إدلب الشمالي باتجاه محيط مدينة إدلب. وأوضح المصدر الروسي أنه «تم التعامل مع هذه التحركات عبر الطيران الحربي حيث نفذت المقاتلات الروسية ١٨ غارة جوية تركزت على بلدات كورين وفيلون وبكفلون بمحيط مدينة إدلب ومحيط سجن إدلب المركزي».

وأكد المصدر، أنه تم تدمير عدة آليات للمسلحين بالإضافة إلى تدمير ٣ مستودعات ذخيرة وأسلحة، إضافة إلى إفشال عملية نقل العتاد والذخيرة إلى المحاور المستهدفة.

من جهة ثانية، أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بأن رتلاً عسكرياً تركياً مؤلفاً من ١٩ آلية، دخل من نقطة خربة الجوز الحدودية مع لواء اسكندرون السليب نحو النقطة التركية في بلدة اشتبرق بريف جسر الشغور.

ونقل «المرصد» المعارض عن مصادر متقاطعة تأكيدها، أن الرتل ذو طابع لوجستي لعمليات تبديل العناصر والإمداد بالذخيرة والغذاء.

حيدر: الدول المعتدية تؤخر معالجة ملف المخطوفين

الوطن

أكد رئيس هيئة المصالحة الوطنية، علي حيدر، أن أهم أسباب عرقلة وتأخير معالجة ملف المخطوفين هو توظيف الدول المعتدية وأجهزة مخابراتها لهذا الملف واستثماره سياسياً عبر المجموعات المسلحة.

وشدد حيدر خلال لقائه نائب رئيس مركز المصالحة الروسي في سورية الأدميرال نيكولاي مارباسوف حسبما ذكرت الهيئة على صفحتها على «فيسبوك» على اهتمام القيادة السياسية، بمتابعة ومعالجة ملف المخطوفين وتحريرهم بكافة الطرق والوسائل، انطلاقاً من واجبها في الدفاع وحماية مواطنيها.

ونوه حيدر، إلى أن هيئة المصالحة الوطنية إلى جانب المؤسسات الحكومية الأخرى والفعاليات الأهلية لن تتوانى عن بذل أي جهود لتحقيق أي تقدم في هذا الملف.

وبين أن التعاون المشترك بين مركز «حميميم» للمصالحة وهيئة المصالحة الوطنية، أثمر في أكثر من ملف بهذا الخصوص، «كما حصل منذ يومين بتحرير عدد من المخطوفين في حلب»، مؤكداً أن زيادة التنسيق والبحث عن تطوير آليات التعاون من شأنه أن يحقق تقدماً.

من جانبه أكد الأدميرال مارباسوف، على استمرار بذل كل الجهود لدفع العملية السياسية ومحاربة الإرهاب ودعم المصالحات المحلية وعودة المهجرين.

وأول من أمس قال مركز المصالحة الروسي في سورية في بيان: إنه «جرى تبادل تسعة مواطنين سوريين تحتجزهم قوات «المعارضة المسلحة»، مقابل تسعة أشخاص ينتمون للجماعات المسلحة في منطقة مدينة تادف في محافظة حلب»، مشيراً إلى أنه «تم تنظيم التبادل بمشاركة ممثلين عن وزارات الدفاع الروسية والتركية والإيرانية، في إطار مجموعة العمل الأساسية التي تم تأسيسها عقب الاجتماع الدولي حول سورية في أستانا في ٢٢ من كانون الأول لعام ٢٠١٧».

شدد على أن التزام الدول العربية بالقضية الفلسطينية «ليس منة بل واجب»

عبد الهادي لـ«الوطن»: واثقون بأن الحكومة السورية سترحب بأي مريض فلسطيني بمستشفياتها

سيلفا رزوق

لم يستبعد مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في سورية السفير أنور عبد الهادي، أن تطلب السلطة الفلسطينية من الحكومة السورية استقبال المرضى الفلسطينيين في مستشفياتها، معرباً عن ثقته بأن الحكومة السورية سترحب بأي جريح أو أي مريض فلسطيني سيحول إليها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد عبد الهادي أن موضوع الطلب من الحكومة السورية استقبال المرضى الفلسطينيين في مستشفياتها غير مستبعد، لافتاً إلى أنه وبناء على العلاقات الإستراتيجية بين سورية وفلسطين، فإن كل القضايا التي تخدم الشعب السوري والفلسطيني مطروحة للبحث، وقال: «نحن واثقون بأن الحكومة السورية ليس لديها مانع، وسترحب بأي جريح أو أي مريض فلسطيني سيحول إليها».

وأكد عبد الهادي أن الحكومة الفلسطينية ترحب بمشاركة سورية بمعالجة الجرحى والمرضى الفلسطينيين، «الذين بحاجة لعمليات نوعية غير موجودة بالمستشفيات الفلسطينية، والفلسطينيون على ثقة بأن ليس لدى الحكومة السورية أي مانع».

وكانت وزارة الصحة الفلسطينية، أعلنت في ٢٦ آذار الماضي، وقف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، رداً على اقتطاع «إسرائيل» مبالغ من الضريبة التي تجبيها شهرياً لصالح السلطة الفلسطينية، وفق المتحدث باسم الوزارة.

وقبل يومين أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أن حكومته أرسلت وفداً إلى الأردن ومصر لدراسة البدء بالتحويلات الطبية إلى دول عربية.

وأكد عبد الهادي، أن القرار الفلسطيني ثابت بخصوص منع تحويل أي مريض أو جريح فلسطيني إلى المستشفيات الإسرائيلية، وأوضح أن القرار اليوم هو بتحويلهم إلى المستشفيات الأردنية والمصرية.

ووصف عبد الهادي العلاقة مع سورية بأنها علاقة أخوة وتعاون في إطار موقف سياسي واحد، وقال «همنا وقضيتنا واحدة وخاصة بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والذي يخرق اليوم كل القرارات الدولية والساعي لتنفيذ صفقة القرن، التي هي ليست متعلقة بفلسطين فقط، بل هي لإخضاع كل الأمة العربية ومنطقة الشرق الأوسط وفقاً للإملاءات والأهواء الإسرائيلية الأميركية».

وبخصوص القرار الأخير لوزراء الخارجية العرب وإعلان رفضهم لـ«صفقة القرن»، قال مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية: إن الفلسطينيين سمعوا كلاماً إيجابياً من قبل العرب في رفضهم لـ«صفقة القرن»، والتزامهم بالشرعية الدولية، وهذا شيء جيد، لافتاً إلى أن بعض الأنظمة العربية «عودتنا أن تتخذ بعض المواقف النظرية، وليس مواقف عملية»، ومتمنياً أن يشعر العرب هذه المرة بأن الخطر لا يمس الفلسطينيين وحدهم وإنما الخطر يشملهم جميعاً، وقال «لا نستطيع القول إلا أنه ينبغي أن يبقى لدينا أمل في أمتنا العربية».

وشدد عبد الهادي على أن التزام الدول العربية «ليس منة وإنما واجب عليهم، لأن الشعب الفلسطيني يدافع عن الشرف والكرامة العربية من خلال تمسكه بأرضه ومقدساته، والقدس ليست مسؤولية فلسطينية، وإنما هي مسؤولية من المقدسات العربية والإسلامية ويجب على كل عربي أن يلتزم بما عليه والفلسطينيون لا يطالبون العرب بالقتال ولا يطالبونهم بالسلاح، وإنما يطالبون بدعم مالي لكي يصمدوا على أرضهم لأن «إسرائيل» تحاول إلغاء الوجود الفلسطيني على أرضه»، محذراً من أن عدم التزام الدول العربية بدعم الفلسطينيين سيؤدي لفوضى عارمة ليس في فلسطين وإنما في المنطقة كلها، لأن الشعب الفلسطيني لن يكل ولن يمل بالاستمرار بالنضال لاستعادة حقوقه.

وعبر وزراء الخارجية العرب خلال اجتماع طارئ للجامعة العربية مخصص لبحث مستجدات القضية الفلسطينية في بيان صدر في ٢٢ من الشهر الجاري، عن رفضهم لأي صفقة في القضية الفلسطينية لا تنسجم مع المرجعيات الدولية.

وطالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال الاجتماع الدول العربية بالوقوف في وجه المساعي الإسرائيلية لضم الضفة الغربية.

«النصرة» و«الخوذ البيضاء» يحضرون لمسرحية كيميائي جديدة

وكالات

أكدت مصادر محلية في إدلب أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المتحالفة معه في إدلب بدؤوا بالتنسيق مع إرهابيي «الخوذ البيضاء» لإعداد مسرحية حول استخدام السلاح الكيميائي ضد مدنيين بينهم أطفال كان التنظيم قد اختطفهم، لاتهام الجيش العربي السوري بذلك. وأشارت المصادر، بحسب وكالة «سانا» للأنباء إلى إقدام إرهابيي «النصرة» بالتنسيق مع إرهابيي «الخوذ البيضاء» على إخلاء بلدة جرجناز التابعة لناحية معرة النعمان تمهيداً لتنفيذ مشاهد مسرحية جديدة حول استخدام السلاح الكيميائي لاتهام الجيش العربي السوري لتوفير ذريعة لعدوان أميركي غربي على سورية.

وأوضحت المصادر، أن المسرحية التي تحضر لها هذه التنظيمات الإرهابية بتوجيه من مشغليها في الخارج تقضي باستخدام الكلور ضد مدنيين بينهم أطفال كان إرهابيو «جبهة النصرة» اختطفوهم من مناطق متعددة على مدى السنوات السابقة تمهيداً لاتهام الجيش العربي السوري.

وكشفت مصادر أهلية في وقت سابق أن تنظيم «جبهة النصرة» وإرهابيي «الخوذ البيضاء» وضعوا اللمسات الأخيرة على عدة مسارح أقاموها في ريف إدلب تمهيداً لبدء العروض الكيميائية التي سيكون ضحيتها أطفال ومواطنون سوريون لينتهي العرض باتهام الحكومة السورية بتنفيذها لتسويغ اعتداء يدور التحضير له في أروقة البيت الأبيض ووزارات دفاع وأجهزة استخبارات من لف لفها من الدول المعادية للدولة السورية وشعبها.

وأفادت العديد من الوثائق التي عثر عليها الجيش العربي السوري في المناطق التي حررها من الإرهاب، حيث تعمل «الخوذ البيضاء» بارتباط هذه المنظمة العضوي بالتنظيمات الإرهابية ودعمها لها وخصوصاً «جبهة النصرة»، بالتحضير والترويج لاستخدام أسلحة كيميائية ضد المدنيين كما حدث في الغوطة الشرقية بريف دمشق مرات عدة وفي مناطق بحلب لاتهام الجيش.

ولفتت وزارة الدفاع الروسية في وقت سابق إلى تلقي معلومات تفيد بوصول عملاء من المخابرات الفرنسية والبلجيكية إلى محافظة إدلب للتحضير لاستفزاز باستخدام مواد كيميائية سامة والتقائهم مع متزعمين ميدانيين من تنظيمي «جبهة النصرة» وما يسمى «حراس الدين» وممثلي تنظيم «الخوذ البيضاء» الإرهابيين لتنسيق كيفية تنفيذ تمثيلية كيميائية جديدة بهدف اتهام الجيش والقوات الجوية الروسية باستخدام مواد سامة ضد المدنيين، في حين حذرت وزارة الخارجية الروسية أكثر من مرة من أن «الإرهابيين جنباً إلى جنب مع جماعة «الخوذ البيضاء» يستعدون لاستفزازات أخرى بهدف اتهام الحكومة الشرعية في سورية باستخدام المواد السامة».

يذكر أن قطر أعلنت في شهر شباط الماضي تقديمها مبلغ مليوني دولار أميركي لمنظمة «الخوذ البيضاء» بحجة قيامها بما سمته مشاريع «إغاثية وتنموية» في المناطق الخارجة عن سيطرة الجيش العربي السوري، وأنها للمتضررين من السوريين من جراء التدمير والقصف المزعوم، في سبيل إعادة الحياة والأمل في المناطق المتضررة.

قولاً واحداً

تحديات «أستانا ١٢»

مازن جبور

الجولة الـ١٢ من محادثات أستانا، أو «نور سلطان» حالياً، ستشهد تحديات رئيسية تقف في وجه الضامن التركي تحديداً باعتباره غير الملتزم بتنفيذ ضماناته، وعلى رأس تلك التحديات حسم ملف تنفيذ اتفاق إدلب وتشكيل اللجنة الدستورية والعملية العدوانية التركية التي يهدد بها رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان ضد ميليشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية في شرق الفرات.

بالنسبة للتحدي الأول المتمثل بتنفيذ اتفاق إدلب، الاتفاق الذي أعلن عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي في شهر أيلول من العام الفائت، فإن حسمه بات مسألة ملحة وما إعلان دمشق وموسكو عن أن صبرهما قد نفذ لعدم تنفيذ الاتفاق، إلا رسالة صبت في أذان أردوغان بأنه بات لا مفر من الحسم في هذا الملف، وهو ما سيجعله في «أستانا ١٢» أمام أحد خيارين:

الأول: التعاون الفعال والحقيقي مع روسيا لتوجيه ضربات مركزة وفاعلة ومكثفة على التنظيمات الإرهابية في منطقة «تخفيض التصعيد» شمال البلاد، وهذا الخيار مناسب لجميع الأطراف في المرحلة الحالية باعتبار أنه إذا ما نفذ بشكل جدي فسيقود إلى نتائج مرضية لسورية والشعب السوري على صعيد إنهاء ملف التنظيمات الإرهابية في الشمال، وفي الوقت نفسه يوفر على الدولة السورية في المرحلة الحالية على الأقل مشاق الدخول في عمل عسكري بري واسع في المنطقة وهو أمر مكلف مادياً وبشرياً على وجه الخصوص.

الثاني: هو المطالبة بحصر الوجود التركي الاحتلالي في عفرين وجرابلس والباب وهذا يتطلب تقليص رقعة انتشار نقاط المراقبة التركية التي أنشأها النظام التركي بذريعة تطبيق اتفاق «تخفيض التصعيد» وبشكل رئيسي الجزء الغربي من منطقة «تخفيض التصعيد» المتمثلة بجسر الشغور وجبال التركمان وصولاً إلى ريف حماة الغربي والشمالي، بما يسمح بشن عملية عسكرية من قبل الجيش العربي السوري والقوات الحليفة والرديفة في تلك المنطقة، من دون حدوث تصادم مع الجانب التركي، وهذه العملية ستضمن توجيه ضربة قاسية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والتنظيمات الأخرى التابعة له كـ«الحزب الإسلامي التركستاني»، كما سيضمن تحرير مناطق مهمة بحيث يتم رفع خطر القذائف الصاروخية عن محافظة اللاذقية وزيادة الحماية لقاعدة حميميم العسكرية في المحافظة.

تشكيل اللجنة الدستورية هو التحدي الثاني الماثل أمام محادثات «أستانا ١٢»، ويبدو أنه بات أمراً ملحاً أكثر فأكثر خصوصاً مع الجولات الدبلوماسية التي سبقت جولة أستانا الحالية، فالممثل الخاص للرئيس الروسي في سورية، الكسندر لافرنتييف الذي زار السعودية وسورية خلال ساعات معدودة، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي انتقل بين دمشق وأنقرة، وما سبق ذلك من تأكيدات روسية على أن تشكيل اللجنة الدستورية شارف على الانتهاء، يترك مدلولات على أن احتمالية إعلان تشكيلها بات قاب قوسين أو أدنى، ولكن قد يكون الإعلان عنها من جنيف مراعاة لحساسية طبيعة ضامني أستانا، روسيا وتركيا وإيران، بالنسبة لدول أخرى كالسعودية وأميركا، خصوصاً مع عدم النجاح في ضم دول جديدة إلى جولة أستانا الحالية، مما قد يجعل إعلان تشكيلها يخرج من جنيف المكان المقرر عقد اجتماعاتها فيه.

إن التوافق من عدمه على الملفين السابقين هو ما سيكون محدداً لعملية أردوغان العدوانية على منطقة شرق الفرات ولما تسمى «المنطقة الآمنة» المزمع إقامتها من قبل تركيا وأميركا على الحدود الشمالية للبلاد، إذ إن التوافق في أستانا يعني تفرغ النظام التركي لمنطقة شرق الفرات وإمكانية شن عدوان، على حين إن عدم الاتفاق يعني عودة النظام التركي إلى مربع التوافقات مع أميركا حول شرق الفرات وبشكل خاص «المنطقة الآمنة».

إن النظر إلى طبيعة التعاطي الروسي مع الجانب التركي بخصوص الملف السوري منذ بدء الأزمة السورية حتى الآن وعلى وجه الخصوص مجريات جولات «أستانا» الـ١١ السابقة ولقاءات القمة بين رؤساء الضامنة، بالإضافة إلى حالة عدم التوافق التي كانت سائدة حتى عشية القمة، تترك الاحتمال الأكثر قابلية للتبلور في «أستانا ١٢» هو حالة عدم التوافق مع مواصلة من قبل الضامن التركي باللعب على عداد الوقت، علّه يستطيع أن يحدث خرقاً ميدانياً في قادم الأيام.

انطلاق مؤتمر موسكو الدولي للأمن.. وتحقيق الاستقرار في سورية يتصدر فعالياته

الوطن - وكالات

تتصدر تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط خاصة آفاق دفع التسوية في سورية وتحقيق الاستقرار فيها فعاليات مؤتمر موسكو الدولي الثامن للأمن، الذي انطلق أمس بمشاركة أكثر من ١٠٠ دولة من بينها سورية.

وجاء في بيان صدر عن وزارة الدفاع الروسية التي تنظم هذا المؤتمر بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «ستتمحور الجلسات المنفصلة (للمؤتمر) حول تبادل الآراء في مسائل الأخطار والتهديدات العسكرية الحديثة، بما في ذلك تحديث نظام الرقابة على السلاح، كما ستتم مناقشة الوضع في الشرق الأوسط، وخاصة مسألة الاستقرار الشامل للوضع في سورية».

وأفاد نائب وزير الدفاع الروسي، ألكسندر فومين بحسب الموقع، بأن مؤتمر موسكو سيشارك فيه كل من سكرتير مجلس الأمن الروسي، نيكولاي باتروشيف، ووزير الدفاع، سيرغي شويغو، ووزير الخارجية، سيرغي لافروف، ومدير جهاز الأمن الفدرالي، ألكسندر بورتنيكوف، ومدير مصلحة الاستخبارات الخارجية سيرغي ناريشكين.

وأوضح فومين أن المؤتمر يعقد بمشاركة وفود من أكثر من ١٠٠ دولة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة والدول الأعضاء في حلف الناتو رفضت المشاركة في أعماله.

وقال وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، في وقت سابق: إنه من المخطط أيضاً بحث «قضايا الدفاع المضاد للصواريخ، وحفظ السلام والمواقف الجديدة من التعاون العسكري الدولي»، مشيراً إلى أن المؤتمر الذي يستمر ثلاثة أيام يشارك فيه وزراء دفاع ٣٥ دولة. وفي التاسع عشر من الشهر الجاري أكد سفير سورية لدى موسكو رياض حداد، أن دمشق ستشارك في مؤتمر موسكو السنوي حول الأمن الدولي بوفد عال على مستوى وزارة الدفاع، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية التي نقلت عن حداد قوله: «إن احتمال مشاركة وزير الدفاع السوري، علي عبد الله أيوب حتى الآن غير معروفة، وستعلمون بذلك في وقته».

من جهتها، ذكرت وكالة «إرنا» الإيرانية الرسمية للأنباء، أن المؤتمر سيركز على تطورات الوضع في الشرق الأوسط خاصة آفاق دفع التسوية في سورية، وسيتناول آفاق إحلال الأمن والسلام في العالم.

وسيتم خلال المؤتمر التطرق للقضايا المتعلقة بحفظ السلام والأمن بمنطقة آسيا وأميركا اللاتينية، ويتوقع أن يتم تناول سبل دفع وتطوير التعاون العسكري بين الدول بما يصب في مصلحة الأمن والاستقرار العالميين.

وأول من أمس، كان فوكين، قال في تصريحات نقلتها وسائل إعلام روسية: في هذا العام ستُطرح مواضيع جديدة للنقاش، مع زيادة في عدد المشاركين، حيث ننتظر أكثر من ألف ضيف من مئة وإحدى عشرة دولة، وسيترأس وزراء الدفاع خمسة وثلاثين وفداً، أما نواب وزراء الدفاع ورؤساء الأركان العامة فسيترأسون تسعة عشر وفداً.

جانب من المشاركين في مؤتمر موسكو الدولي الثامن للأمن الذي انطلق أمس (عن الإنترنت)

وأوضح أن «هدف المؤتمر هو الحوار المفتوح والنزيه، والشفاف الخالي من الصيغ الجاهزة، منفتحون للحوار أمام الجميع، وكل من يرغب بتقاسم آرائه وأفكاره حول الأمن الإقليمي والدولي».

وذكر فوكين، أنه ستتم في المؤتمر مناقشة كل المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي والدولي، والأمن في جميع القارات، والمنظومات المضادة للصواريخ، ونشر السلاح في الفضاء، كذلك المسائل المتعلقة بالدول مثل سورية والعراق وجهود إعادة إعمار ما دمر منها جراء الحرب على الإرهاب، وتأمين المساعدات الإنسانية، وعودة المهجرين.

وقال: من دون التعاون مع تركيا، كان من المستحيل حل جزء من مسائل التسوية السياسية في سورية، والمتعلقة بمنطقة خفض التصعيد في إدلب، والتسوية السياسية مع الأخذ بالاعتبار التأثير المعروف للجانب التركي على قسم من المعارضة.

وحول شرق الفرات، قال: «لا تزال منطقة الضفة الشرقية لنهر الفرات غير هادئة، تأكيد الولايات المتحدة أنها قضت على داعش لا يتطابق تماماً مع الواقع فبقايا العصابات المسلحة وبنيتها التحتية لا تزال موجودة، وتؤكد هجمات الإرهابيين من حين لآخر ذلك».

وأضاف: «نعتقد أنه ينبغي وقف تأييد المسلحين وإعطاء الفرصة للقوات الحكومية السورية لاستعادة السيطرة على أراضيها من العصابات، إن لم يتحقق ذلك لن يتلاشى، بالطبع، خطر احتمال عودة داعش إلى هناك، علينا جميعاً إدراك أنه كلما توقف دعم الإرهابيين، تبددت أسباب قلقنا بشأن عودة الإرهاب».

وأردف «سيكون الملف السوري، والعراقي لكونهما جارتين موضوعين مهمين على طاولة النقاش وستُكرس لهما جلسات عامة وأخرى خاصة، كما سنناقش القضايا المتعلقة بعودة اللاجئين، وإيجاد الظروف الملائمة لذلك، وتقديم المساعدات الإنسانية، والمادية للدولة السورية من العالم ليعود اللاجئون إلى ديارهم، والحياة إلى مجراها الطبيعي».

وبخصوص هروب الإرهابيين من سورية والعراق إلى دول أخرى، قال فوكين: هذه ليست مخاوف وإنما للأسف أمر واقع، لأن المسلحين ينتقلون فعلاً من بلد إلى آخر، زد على ذلك أن ما يسهل هذه المسألة هو طردهم من الدول التي دمروها».

السادة المساهمون المحترمون
في شركة الدياب للصرافة
المساهمة المغفلة العامة

تحية طيبة وبعد..

لقد تقرر دعوة الهيئة العامة غير العادية لشركة الدياب للصرافة المساهمة المغفلة العامة للاجتماع يوم الخميس الموافق في ٢٠١٩/٥/٩ الساعة الثانية عشرة ظهراً في فندق البستان بدمشق وذلك لمناقشة:
- حل الشركة وتصفيتها رضائياً.

وفي حال عدم اكتمال النصاب فإن الهيئة مدعوة للاجتماع في الساعة الواحدة ظهراً من اليوم نفسه وفي المكان نفسه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الإدارة
عبد الفتاح الدياب